المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : ٣٠-٧-٢٠٠٦ العـــدد : ٢١٣٠
الصفحـات : ١٩ المسلسل : ١٦٤

حلول لأزمة القبول في الجامعات السعودية

أزمات الصيف كثيرة في بلادنا العربية وأزمة صيف هذا العام هي الأكثر سخونة فمن الناحية السياسية يعتبر صيف هذا العام الأكثر حرارة ويسميه البعض (الصيف المشتعل) نظراً لاشتعال فتيل الحرب في لبنان وأثره السيئ على اقتصاد لبنان ودول الشرق الأوسط، وقبل الأثر الاقتصادي يأتي الأثر الإنساني الذي خلف الدمار وسيل دماء شعب لبنان والمقيمين فيه وهي أزمة مفتعلة لتحقيق أهداف معينة لإسرائيل لم يُحسن المتسببون فيها التصرف العقلاني الذي يعتمد على دراسة جميع الاحتمالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذه سمة أصحاب القرارات المستعجلة التي تؤدي إلى كوارث يتحمل الآخرون تبعيتها، ودون الدخول في التفاصيل السياسية التي لست خبيراً بها وإنما أعتقد أن بعض أصحاب القرار السياسي في العالم لا يرغبون أن تعيش منطقة الشرق الأوسط في سلام ولا يرغبون أن يسجل اقتصاد الدول العربية في غرب آسيا أي نمو اقتصادي أو تحقيق أي فائض في ميزانيات دول الخليج وهي سياسة اقتصادية تستهدف اقتصاد منطقتنا فلا تخرج من أزمة إلا وتنقاد إلى أزمة أخرى تستهدف زعزعة اقتصادنا وتحول اهتمامنا من قضيتنا الأساسية فلسطين إلى قضايا أخرى. والحقيقة لا أعلم متى سيتعلم البعض الآخر منا هذه اللعبة التي تحاك حولنا ومتى سيُحكّم العقل في قراراتهم.

أخي القارئ هذه ليست مقدمة موضوع اليوم لكنه يصعب علي أن أتطرق إلى أي موضوع قبل أن أتداخل في القضية الأكثر سخونة في الشرق الأوسط والتي تتولى قيادة بلادنا الحكيمة دوراً بارزاً في معالجتها بحكمة الكبار سواء في المجال السياسي أو في مجال الدعم الاقتصادي لاقتصاد دولة لبنان والدعم الإنساني لشعب لبنان وهذه ليست غريبة على قيادة المملكة العربية السعودية والتي يسجل لها التاريخ حكمة قياداتها في اتخاذ القرارات المناسبة في الظروف الصعبة.

نعم إنه صيف ساخن سياسياً وساخن اقتصاديا حيث مازالت أزمة انهيار مؤشرات الأسهم السعودية والخليجية والعربية تعصف بالمضاربين من صغار المستثمرين والتي بدأنا نلمس آثار انعكاساتها السيئة تظهر على مواطني دول الخليج وهو أمر كان متوقعا بعد أزمة سوق الأسهم الخليجية.

أما الأزمة الصيفية السنوية المعتادة في بلادنا فقد بدأنا نلمسها ونعيشها في هذه الأيام رغم جميع الجهود التي تبذلها الدولة لمعالجتها، وهي أزمة التسجيل في الجامعات السعودية وهي أزمة عرض وطلب وهي أزمة يعتقد البعض أنها أزمة مفتعلة من الجامعات السعودية أو أنها خلل في خطط التعليم الجامعي وهي نظرة خاطئة ومن يتابع خطط وزارة التعليم العالي في مجال التوسع في إنشاء الجامعات الجديدة في العديد من مناطق المملكة خلال العامين الماضيين يظهر له جلياً أن هناك جهوداً كبيرة تبذلها قيادة المملكة نحو توفير التعليم الجامعي المناسب لجميع أبناء المملكة في جميع مناطق المملكة وحسب احتياجاتها وهناك أبواب جديدة قد فتحت للتعليم الجامعي من أهمها التعليم الجامعي الأهلي والابتعاث الخارجي وفي وجهة نظري أن القضية ليست قضية الجامعات السعودية فقط وإنما هي قضية الزيادة الكبيرة للنمو السكاني ومدى ملاءمة الخطط والسياسات

> **بناء وتكوين العمالة الفنية من بداية التعليم أسهل كثيراً من بنائها في مراحل متأخرة، والتوسع في التعليم المهني ضرورة تفرض علينا سياسة تخفيض نسب البطالة والفقر...**

التعليمية بصفة عامة لاستيعاب هذه الزيادة وفي وجهة نظري أرى أنه ليس بالضرورة أن يتخرج جميع أبناء شعب المملكة من الجامعات ولا أعتقد أننا في حاجة إلى هذا العدد الضخم من خريجي الجامعات وإذا كان لي رأي في مجال التخطيط التعليمي المستقبلي لطالبت بضرورة وضع سياسة تعليمية تعتمد على التعليم المهني والفني بالدرجة الأولى ابتداء من تحويل جزء كبير من مدارس التعليم النظامي المستهدف إنشاؤها إلى مدارس فنية ومهنية من مراحلها الابتدائية إلى الثانوية ثم انتهاء إلى دخولهم معاهد فنية متخصصة ليتخرجوا في تخصصات تتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وإذا أردنا التوسع في التعليم النظامي مستقبلاً فعلينا توجيه بعض الخطط التوسعية المستقبلية للتعليم النظامي إلى تعليم فني ومهني، وعندها سنضمن التكوين المهني من الأساس وسيصبح هذا النوع من التعليم هو الحل الأمثل للإحلال الوظيفي للسعوديين مستقبلاً لأن بناء وتكوين العمالة الفنية من بداية التعليم أسهل كثيراً من بنائها في مراحل

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : ٣٠-٠٧-٢٠٠٦ العـــدد : ٢١٣٠
الصفحـات : ١٩ المسلسل : ١٦٤

عبدالله صادق دحلان*

متأخرة، وأن التوسع في التعليم المهني ضرورة تفرض علينا سياسة تخفيض نسب البطالة والفقر.

هذا جزء من الحلول المقترحة مستقبلاً وهي كثيرة أما حلول القضية الأساسية في صيف هذا العام وهي قضية القبول في الجامعات فهي قضية واقعية تواجهنا كل عام تعالج أحياناً بقرار سام له هدف اجتماعي لقبول أعداد أكبر من الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية عن طريق خفض النسب لتسهيل شروط القبول وهذه قرارات ترهق الجامعات أحياناً وتضعف من درجة الأداء الأكاديمي وتضغط على القدرة الاستيعابية للجامعات مما يؤثر سلباً على نوعية الخدمة المقدمة وجودتها وتعالج المشكلة أحياناً عن طريق زيادة نسب الابتعاث الخارجي وهو توجه جديد يشكر عليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي وضع برنامج الابتعاث الخارجي واستفاد منه الآلاف من الطلبة السعوديين المبتعثين للولايات المتحدة وبعض الدول الآسيوية. وهي سياسة تساهم في تنويع مصادر التعليم والاستفادة من مختلف الثقافات العالمية وتسهم في تخفيف الضغط على الجامعات السعودية.

إلا أنه رغم كل هذه الحلول مازال الآلاف من الطلبة السعوديين يبحثون عن قبول في الجامعات والمعاهد السعودية، وفي وجهة نظري الخاصة أن هناك حلولاً لم تستخدم حتى الآن وهي حلول سبق أن طرحتها وزارة التعليم العالي وهي حلول الابتعاث الداخلي والتي حان وقتها حيث أصبح لدينا حوالي عشرين جامعة وكلية خاصة منها عشر جاهزة لاستقبال تسجيل عشرة آلاف طالب وطالبة ابتداء من هذا الصيف (وأجزم أنه لو صدر قرار بالابتعاث الداخلي في الجامعات والكليات الأهلية في المملكة لحلت مشكلة عشرة آلاف طالب وطالبة يبحثون عن مقاعد دراسية جامعية) ولن أتطرق إلى اقتصاديات الابتعاث الداخلي في الكليات الأهلية مقارنة بالتكاليف في الجامعات الحكومية لكنني أطرح هذا الاقتراح على ولي أمرنا الملك عبدالله كأحد الحلول لمعالجة مشكلة الطلبة غير المقبولين في الجامعات الحكومية وهو مطلب الآلاف من شباب هذا الوطن مؤكداً أن مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي تحت إشراف وزارة التعليم العالي ترحب بهذا القرار وتضع جميع إمكاناتها للمشاركة في معالجة هذه القضية.

* كاتب اقتصادي سعودي
dahlan@alwatan.com.sa